من أنماط الأداء اللغوي في التراكيب النحوية

إعداد
أ.د/ ياسر حسن رجب
أستاذ مساعد – قسم النحو والصرف
والعروض كلية دار العلوم – جامعة القاهرة

مقدمة

تتميز التراكيب النحوية بثرائها اللغوي ، وسعة قدراتها التركيبية . ومما ميز التراكيب النحوية بذلك مقدرتها على التنوع والتغير في أنماط أدائها اللغوي.

فالتراكيب النحوية لم تعرف النمط الواحد في الأداء اللغوي ، بل عرفت الطريق إلى التنوع والتغير في أنماط أدائها اللغوي ، ومن ثم لم تكن تراكيب نمطية الأداء ، تسير على سلوك لغوي واحد لا تحيد عنه.

ولذا اتسمت التراكيب النحوية بالحيوية والتجدد بتجدد أنماط الأداء اللغوي فيها ؛ وعلى ذلك كانت تراكيب مرنة ، لم تعرف الطريق إلى الجمود أو التحجر داخل قوالب لغوية جامدة.

وهذا البحث يُعنى بدراسة أنماط لغوية من أنماط التراكيب النحوية لم يَشغل الدارسون المحدثون أنفسهم بها كثيرا ، ولذا كانت أنماطا تركيبية يحوطها الغموض وعدم اليقين.

وأعني بهذه الأنماط اللغوية تلك الأنماط التي يتجاور فيها الشيء ونقيضه ، فنرى الأضداد تتجاور في التراكيب ، مكونة نمطا من أنماط هذه التراكيب لم يأخذ حقه من الدراسة.

كما أعني بذلك أيضا تلك الأنماط اللغوية التي سلكت سلوكا لغويا يخالف ما تعارف عليه النحويون في قواعدهم ، أو سلكت سلوكا حكم عليه النحويون بالشذوذ.

ولعل ما يحوط مثل هذه الأنماط اللغوية من غرابة السلوك اللغوي هو ما دفع الباحثين للإعراض عنها ، وعدم الاهتمام بها غالبا ، فتعرضت للإهمال في الدرس النحوي ، ولم تأخذ حقها من الدراسة.

وعدم توفية الأنماط اللغوية السابقة حقها من الدراسة الجادة – رغم ورودها في اللغة – جعلها أنماطا في حاجة إلى الدراسة المتأنية ، التي تُجلّي حقيقتها ، وتبين طبيعتها.

وقد تكفل هذا البحث بهذه الدراسة ، فقام بكشف النقاب عنها ، مبينا أشكال هذه الأنماط في التراكيب ، ومحددا دوافعها ، كما قام البحث أيضا بتقويمها والحكم على قيمتها في التراكيب النحوية.

بقي أن نقول إن هذه الدراسة التي يتناولها هذا البحث تحتاج إلى إفساح الصدر عند تناولها ، كما تحتاج إلى الصبر على ما فيها من جدة ؛ لأنها دراسة تبحث عن غير المألوف مما هو في التراكيب العربية.

أشكال الأنماط اللغوية غير المألوفة:

أميز من أشكال الأنماط اللغوية السابقة في التراكيب النحوية ما يأتي:

١– إيراد الشيء ونقيضه:

إيراد الشيء ونقيضه في التراكيب النحوية من أنماط الأداء اللغوي في هذه التراكيب ، حيث نرى الشيء يجاور نقيضه في التراكيب . وهذا النمط من أنماط الأداء اللغوي ربما يَبين للنظرة العجلى على أنه نمط لغوي غير مألوف ، ولكننا عند التحقيق نرى أن هذا النمط سلوك لغوي مألوف في لغتنا ، ماثل في التراكيب

النحوية ، ووارد فيها هنا وهناك ، كما سنعرض ، وكما سنحكم على أنماط الأداء اللغوي الواردة في هذا البحث بعد ذلك([1]).

نرى ذلك مثلا في تجاور الحذف والزيادة في التراكيب ، وتجاور التقديم والتأخير ، والاختصار والإطالة ، والتعريف والتنكير ، والجمود والاشتقاق ، والإفراد والتركيب ، والتذكير والتأنيث ، والإعراب والبناء ، وغير ذلك.

فالأنماط التركيبية السابقة أنماط تجمع الأضداد في منظومة لغوية واحدة، حيث يجاور الشيء نقيضه في التراكيب.

ولأن اللغة سمحت للشيء بأن يُجاور نقيضه ، اعتمد العلماء ذلك نمطا أصيلا من أنماط التراكيب النحوية ، ولذلك تراهم يؤصلون لهذا النمط اللغوي في قواعدهم ، فيضعون له قواعد تمد باعه في التراكيب.

قالوا في ذلك : (يُحمل الشيء على نقيضه كما يُحمل على نظيره)([2]) ، وقال صاحب البسيط : " قد يحملون النقيض على النقيض ، كما يحملون النظير على النظير "([3]).

ولو أن تجاور الشيء ونقيضه في التراكيب كان مستغربا عندهم ، لما مدوا باعه ، فأجازوا الحمل على النقيض ، كما يجيزون الحمل على النظير.

انظر مثلا إلى قول الشاعر:

إذا رضيت عليَّ بنو قُشَير * لعمر الله أعجبني رضاها([4]).

فإنك ترى الفعل (رضيت) فيه يتعدى بحرف الجر (على) ، وحقه ألا يتعدى بها ، والذي سوغ ذلك عند بعض العلماء حمل الفعل (رضيت) على نقيضه (سخطت)، أي: إذا سخطت عليَّ([5]).

ومن ذلك أيضا حملُ (لا) ، التي لنفي الجنس في العمل ، على نقيضتها (إنَّ) التي للإثبات ، وحمل (كم) التي للتكثير على نقيضتها (رب) التي للتقليل ، فصدروها في الكلام كـ(رب) ، كما خصوها بالنكرات مثلها ، وقال العرب: (امرأة عدوة) ، وحق (عدوة) ألا تلحقها (تاء) التأنيث ؛ لأن حكم (فَعول) بمعنى

(فاعل) صفة للمؤنث ألا تدخله (تاء) التانيث ، كـ(صبور) ، لكن(عدوة) أُجريت مجرى (صديقة) وهي ضدها ، فجاز فيها ذلك([٦]).

وهذا ابن جني يقنن لورود الشيء مع نقيضه كما يرد مع نظيره ، فيضع عنوانا في كتابه الخصائص ، هو: (باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه)، ويذكر لذلك أمثلة ، منها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة ، نحو: (رجل علامة) و(امرأة علامة) ، واجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المذكرة ، كما في المصادر ، نحو: (رجل عدل) و(امرأة عدل)([٧]).

ثم انظر إلى العلماء وهم يضعون قاعدة كلية أخرى للأضداد الواردة في التراكيب النحوية ، قالوا: "الشيئان إذا تضادا تضاد الحكم الصادر عنهما"([٨]).

"ألا ترى أن الإعراب لما كان (ضد) البناء ، وكان الإعراب أصلُه الحركة والتنقل ، كان البناء أصلُه الثبوت والسكون"([٩]).

هكذا تصنع الأضداد في التراكيب النحوية أضادا أخرى ، فالعناصر المتضادة في التراكيب يتولد عنها تضاد في أحكامها ؛ ليكون التضاد في هذه التراكيب نمطا ومعلما لغويا لها.

وإيمانا من العلماء بتجاور الأضداد في التراكيب أيضا تراهم في ضوابطهم للأبواب النحوية المختلفة يضعون لها شروطا تسمح بتجاور الشيء ونقيضه فيها ؛ لأنهم كانوا يؤمنون بأن ذلك من حكمة اللسان العربي وسمته في الكلام يقول ابن هشام: "العرب يشترطون في باب شيئا ، ويشترطون في آخر (نقيض) ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم ، وصحيح أقيستهم"([١٠]).

انظر مثلا اشتراط الجمود لعطف البيان ، والاشتقاق للنعت ، واشتراط التعريف للمبتدأ في الأصل ، والتنكير للحال والتمييز ، واشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع ، كجملة الشرط في الأصل ، والاسمية في مواضع أخرى ، كما بعد

(إذا) الفجائية و(ليتما) على الصحيح فيهما ، واشتراط المفرد في بعض المعمولات كالفاعل ، والجملة في معمولات أخرى ، كخبر (أنَّ) المفتوحة إذا خُفّفت ، إلى غير ذلك من الشروط([11]).

ثم ترى ابن هشام ينبه المتأمل في هذه الشروط المتضادة ، فيقول: " فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط"([12]).

ويعني قول ابن هشام السابق أن الناظر في لغة العرب يجب أن يفهم معطيات هذه اللغة جيدا ، وأن يتفهم نظامها الدقيق ؛ لكي يستطيع أن يحكم عليها حكما صائبا ، بعيدا عن رميها بالخلط والتناقض العقيم.

هذا هو النمط الأول من أنماط الأداء اللغوي غير المألوفة في التراكيب النحوية، وقد تبين أنه نمط تناوله العلماء بالرعاية والاهتمام ، فأصلوا له ، ووضعوا له القواعد والتقنينات([13]).

٢- ما خرج عن مألوف القواعد:

من أنماط الأداء اللغوي في التراكيب النحوية أيضا ما نراه في اللغة من أمثلة جرت على غير المألوف من قواعدها وضوابطها ، ويمكن أن نميز من ذلك ما يأتي:

أ- مراعاة الجوار:

راعى العرب الجوار في طرف من كلامهم ، حتى رأيناهم يعطون الكلمات إعراب ما جاورها ، وإن لم يكن إعرابها الأصلي الثابت لها.

انظر مثلا إلى قول العرب الشهير: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) ، فإنك ترى كيف خفض العرب فيه كلمة (خرب) لمجاورتها كلمة (ضب) ، وكان حقها الرفع لا الخفض ؛ لأنها نعت لـ(الجحر) ، وليس لـ(الضب) في الأصل([14]).

وعلى الجر على الجوار أجاز بعض المعربين أيضا تخريج قوله تعالى : (وامسحوا برءوسِكم وأرجلِكم إلى الكعبين)([15]) ، في قراءة من جر كلمة

(أرجلكم) عطفا على قوله (برءوسكم) على الجوار([16]) ، وليس حقها هذا العطف في الأصل لاختلاف الحكم ، إذ الرءوس ممسوحة ، والأرجل مغسولة([17]).

ب- بعض صور الإتباع:

بعض صور الإتباع في اللغة جاءت مخالفة لمألوف القواعد ، من ذلك قوله تعالى: (وإذ قلنا للملائكةُ اسجُدوا)([18]) ، في قراءة (أبي جعفر) بضم كلمة (الملائكةُ) إتباعا لضمة (الجيم) من قوله تعالى (اسجُدوا)([19]) ، وكان حقها الجر بحرف الجر([20]).

ثم انظر إلى قوله تعالى: (الحمدِ لِله)([21]) ، في قراءة من كسر حرف (الدال) من (الحمد) إتباعا لكسرة (لام) الجر في قوله (لله)([22]) ، وكان حقه الرفع([23]).

ج- صرف ما لا ينصرف للتناسب:

ورد في اللغة في سعة الكلام والاختيار صرف مالا ينصرف مع وجود العلل المانعة من الصرف ، كقوله تعالى: (إنا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيرا)([24]) ، في قراءة نافع وعاصم والكسائي بتنوين كلمة (سلاسلا) في الآية([25]) ، وكان حقها عدم التنوين للمنع من الصرف([26]).

ومثل ذلك قراءة عاصم ونافع والكسائي([27]) : (كانت قواريراً. قواريراً من فضة)([28]) ، بتنوين (قواريرا) الأولى والثانية ، وحقهما المنع من الصرف([29]).

ومثل ذلك أيضا قراءة الأعمش([30]) : (ولا تذرُنَّ ودا ولا سواعا ولا يغوثاً ويعوقا ونسرا)([31]) ، بتنوين (يغوثا) و(يعوقا) ، وحقهما المنع من الصرف أيضا([32]).

د- التصرف في الفواصل القرآنية:

الفواصل القرآنية مجال خصب لأنماط من السلوك اللغوي ، ربما خالفت ما هو معهود من ضوابط اللغة ، من ذلك مثلا قوله تعالى: (وتظنون بالله الظنونا)([33])، وقوله تعالى: (والليلِ إذا يسرْ)([34]) ، حيث نلحظ زيادة (الألف) في

فاصلة الآية الأولى في قوله (الظنونا) ، كما نلحظ حذف حرف من فاصلة الآية الثانية في قوله(يسر) ، والأصل (يسري)([٣٥]).

ثم انظر إلى قوله تعالى: (فقلنا يا آدم إن هذا عدو لك ولزوجك فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى)([٣٦]) ، فرغم أن الحديث في الآية السابقة عن آدم وحواء معا ، لكن فاصلة الآية (فتشقى) جاءت مفردة ، ولم يتم التطابق بينها وحديث الآية عن آدم وحواءمعا([٣٧]).

هـ - ثم انظر إلى الحديث النبوي الآتي: [والله لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا]([٣٨]) ، فسترى الفعل (تدخلوا) والفعل (تؤمنوا) الثاني في الحديث قد حذف منهما علامة الإعراب وهي (النون) ، دون أن يسبقهما ناصب أو جازم([٣٩]).

كان ما تقدم الشكلَ الثاني من أشكال أنماط الأداء اللغوي في التراكيب ، وما عرضناه من مظاهر هذا الشكل يثبت أنه نمط يخرج عن المألوف المعهود من أمثاله وأشباهه.

٣- الشذوذ اللغوي:

هذا نمط من أنماط السلوك اللغوي نراه واردا على قلة في بعض التراكيب النحوية ، ولكنه يختلف عن الأنماط السابقة ، فهذا النمط لا يوصف عند النحويين بأنه نمط غير مألوف في الاستعمال ، بل يحكمون عليه بمجانبة الصواب اللغوي.

انظر مثلا إلى قول العرب : [خرق الثوبُ المسمارَ] ، وقولهم: [كسر الزجاجُ الحجرَ] ، فسترى أنهم ينصبون الفاعل ويرفعون المفعول في هذين المثالين ، ولذا كان ذلك من قبيل الشاذ([٤٠]).

ثم انظر إلى قول العرب: [تسمع بالمعيدي خير من أن تراه] ، فسترى أن الفعل (تسمع) وقع موقع المبتدأ الذي هو موقع أسماء لا أفعال ، دون وجود حرف مصدري ظاهر في الكلام ، "والسبكُ بدون حرف مصدري مطردٌ في باب التسوية شاذ في غيرها"([٤١]).

ثم انظر مثلا إلى قول الشاعر:

قد جربوه فما زادت تجاربهم * أبا قدامة إلا المجد والفنعا(٤٢).

فسترى الشاعر في البيت قد أتى بالمصدر (تجاربهم) عاملا عمل الفعل ، حيث نصب المفعول (أبا قدامة) ، رغم كونه مجموعا ، ومن شروط عمل المصدر عمل الفعل أن يلتزم الإفراد ، وقد حكم فريق من النحاة على ذلك بالشذوذ(٤٣).

ومثل ذلك قول الشاعر:

فأبتُ إلى فهْم وما كدتُّ آئبا * وكم مثلِها فارقتُها وهْي تصفِرُ(٤٤).

فقد ورد خبر(كاد) في البيت السابق اسما مفردا (آئبا) ، وشرطه أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع ، فحكم النحاة على ذلك بالشذوذ(٤٥).

النمط اللغوي السابق نمط لا يوصف – كما قلنا – بأنه غير مألوف عند النحويين ، بل يوصف عندهم بالشذوذ المجانب للصواب اللغوي.

ورغم ذلك سقناه هنا كنمط من أنماط السلوك اللغوي غير المألوف التي نقوم بدراستها ؛ لأنه سيكون لنا منه موقف ، ربما يخالف موقف النحويين منه ، وسيتضح حينئذ أن أمثلة هذا الذي وصفه النحويون بالشذوذ لا تعدو أن تكون كأمثلة الشكل اللغوي السابق ، كما سنعرض قريبا في هذا البحث(٤٦).

وأخيرا نُلحق بهذا النمط اللغوي المحكوم عليه بالشذوذ أيضا أمثلة النادر في اللغة ، أو القليل ، أو ما حُكِم عليه بالضرورة ، فشواهد هذه الأمثلة ألحقها النحويون كذلك بدائرة الشواهد المحكوم عليها بالاستبعاد اللغوي.

دوافع أنماط الأداء اللغوي السابقة:

كان ما سبق عرضا لطرف من أنماط الأداء اللغوي في التراكيب النحوية ، وعند تأمل هذه الأنماط نلحظ دوافع وأسبابا تقف وراء تبني العرب لها كنوع من أنماط الأداء اللغوي في التراكيب النحوية.

أما عن دوافع لجوء العرب لنمط الأداء اللغوي الأول ، الذي يجمع الأضداد في التراكيب ، فإنها تتمثل في حاجات مقامية أو موقعية ألجأت العرب إلى تبني إيراد الشيء ونقيضه في التراكيب.

فالاختصار مثلا ضد الإطالة في مفهومه ، فإذا كانت الإطالة أن تعبر عن المعاني النحوية المرادة باللفظ الكثير ، فالاختصارأن تعبر عن المعاني السابقة بأقل الألفاظ([٤٧]).

واختصار الكلام له مقاماته التي يُطلب فيها الإيجاز ، بحيث إنك لو أطلت فيها لعُد ذلك تزيدا ، وكذلك الإطالة لها مقاماتها التي لو اختصرت فيها لعُد ذلك إيجازا مخلا بأداء المعنى المراد.

وإذا كان اللسان العربي يجنح أكثر إلى اختصار الكلام لخفة الاختصار بإيجاز الكلام([٤٨]) ، يعبر عن ذلك كلام العرب ، قالوا: "رب إشارة خير من عبارة"([٤٩]) ، ويعبر عن ذلك كلام العلماء ، قال السيوطي في الاختصار: "هو جل مقصود العرب ، وعليه مبنى أكثر كلامهم"([٥٠]) – أقول: إذا كان اللسان العربي يجنح إلى اختصار الكلام أكثر من الإطالة لخفته ، فإن الإطالة تبقى ، في مقامات الحاجة إليها ، شيئا مفضلا في اللسان العربي ، كمقامات المدح والذم ، والتعظيم ما يتطلب الإطالة بتكثير الجمل ، يقول ابن هشام: "(نِعم) و(بئس) موضوعان للمدح والذم العامين ، فناسب مقامهما الإطناب بتكثير الجمل"([٥١]) ، ويقول الشيخ خالد الأزهري: "وتكثير الجمل في مقامات التعظيم مطلوب"([٥٢]).

هكذا تتجاور الأضداد هنا في التراكيب ، و موافقةُ ما يناسب المقام كانت سببا لهذا الجوار ، ورأينا لكل فائدة يحققها في التراكيب ، وإن كان لجوء العرب إلى اختصار الكلام هو الأكثر في لسانهم ؛ لخفة الاختصار ؛ ولذلك أضمرت

العرب مثلا استغناء عن تكرير الأسماء الظاهرة ، واستعملوا الحروف اختصارا للأفعال ، وثنوا وجمعوا للاختصار ، كما حذفوا لاختصار الكلام أيضا([٥٣]).

وأحيانا تتجاور الأضداد في التراكيب لحاجات موقعية ، ترى ذلك مثلا في ميل بعض المواقع النحوية لتعريف العناصر اللغوية التي تشغلها ، وميل مواقع أخرى لتنكير هذه العناصر.

فموقع المبتدأ مثلا من المواقع التي تتطلب تعريف ما يشغلها من عناصر لغوية ؛ ولذا حين يرد المبتدأ نكرة يكون ذلك أمرا غير مقبول إلا في ضوء مسوغ يقرب النكرة من دائرة المعارف ، فيصح الابتداء بها.

وموقع الحال والتمييز مثلا من المواقع التي تتطلب التنكير فيما يشغلها من عناصر لغوية ، ولذا يكون مجيء الحال والتمييز معرفتين في اللغة أمرا يخالف المألوف من أمرهما ، وهو ما يتطلب نية التأويل بالنكرة.

هذا ، ونلحظ أن مجيء الشيء ونقيضه في التراكيب تقف وراءه أحيانا رغبة العرب في التنويع اللغوي ؛ لكيلا تسير اللغة على نمط لغوي واحد لا تحيد عنه ، فتصاب بالجمود والتحجر.

نلحظ ذلك مثلا في ورود الإعراب والبناء في اللغة وهما ضدان ، فلو أن الكلام كان يسير معربا كله ، أو مبنيا كله دون تنويع ، لأدى ذلك إلى سير الكلام سيرا نمطيا رتيبا ، ليس فيه تجدد ولا تنويع ؛ وربما أدى ذلك إلى جمود اللغة لافتقادها التنوع اللغوي.

وقس على ذلك مثلا ورود التذكير إلى جوار التأنيث وهما ضدان ، والتنكير إلى جوار التعريف ، والحذف إلى جوار الزيادة ، والتقديم إلى جوار التأخير ، والجامد إلى جوار المشتق ، وغير ذلك ، وكلها من قبيل تجاور الشيء ونقيضه.

أما الشكل الثاني من أشكال الأنماط اللغوية التي عرضناها في هذا البحث ، فذلك شيء وقع في عُرض اللغة على نمط يخالف مألوف القواعد والضوابط التي استقر عليها العلماء.

وما وقع من ذلك في اللغة له سبب يبرر اللجوء إليه ، وذلك قصد التناسب والتشاكل بين الكلمات ؛ ما أدى إلى النمط اللغوي السابق ، الذي فيه تصرف في القواعد النحوية على غير المألوف.

والحق أن التناسب ، الذي أفضى إلى التصرف اللغوي السابق ، شيء سامٍ في لسان العرب ، وغاية كبرى عندهم([٥٤]). فالمدقق في اللسان العربي يلحظ حرصا شديدا لدي العرب على ما يحقق تناسب الكلام وتشاكله ، حتى رقي (إبراهيم السامرائي) بالتناسب ليكون شيئا من كمال العربية الذي أُقيم على إحسان اللفظ([٥٥]).

وهذا الحرص من العرب على تناسب الكلام وتشاكله جعلهم يتخلون أحيانا عما درجوا عليه مما عهدوه من ضوابط كلامهم ، فترام يتصرفون في هذه الضوابط ؛ رغبة في إحداث التناسب في كلامهم.

انظر مثلا ما تحدثنا عنه قبل ذلك من مراعاة الجوار([٥٦]) ، فإن رعاية الجوار يمكن تفسير وقوعها في اللغة في ضوء الحرص على التناسب في الحركات بين الكلمات المتجاورة ، وإن خالف ذلك مراعاة الضبط الإعرابي الأصيل للكلمات ، كما تقدم.

يقول الزجاج: "وباب المطابقة باب حسن جدا ، نحو: (جحرُ ضبٍّ خربٍ) ، فتركوا الرفع في (خرب) وجروه ؛ حرصا على المطابقة"([٥٧]).

ويُقصد بالمطابقة في كلام الزجاج السابق التناسب في الحركات بين المتجاورين([٥٨]).

وأنواع الإتباع السابقة التي عرضناها يمكن أيضا تفسيرها في ضوء حرص اللسان العربي على تناسب الكلام ، وإن خالف المألوف من أمر الكلمات([٥٩]).

فقوله تعالى السابق مثلا (الحمدِ لِله)([٦٠]) ، (في قراءة كسر (الدال) من كلمة (الحمد) إتباعا لكسر حرف الجر من لفظ الجلالة (الله) تم في ضوء الحرص على التناسب بين الحركات ، وإن خرج عن المألوف في ضرورة مراعاة حركة الإعراب لكلمة (الحمد) وهي الضمة([٦١]).

وذلك ما حدث كذلك في قوله تعالى السابق:(وإذ قلنا للملائكةُ اسجُدوا)([٦٢]) ، حيث وافق حرف (التاء) من كلمة (الملائكة) في الضم ضمة حرف (الجيم) من قوله (اسجُدوا) إتباعا لها ؛ تحقيقا للمناسبة بينهما في الحركات ، وإن كان حق كلمة (الملائكة) الجر بحرف الجر تبعا لمقتضى الإعراب([٦٣]).

وصرف ما لا ينصرف في سعة الكلام ، كما سبق أن عرضنا([٦٤]) ، يتم في ضوء الحرص على التناسب بين الكلمات أيضا.

انظر إلى قوله تعالى السابق(إنا أعتدنا للكافرين سلاسلا وأغلالا وسعيرا)([٦٥]) وقوله تعالى: (كانت قواريرا. قواريرامن فضة)([٦٦]) ، وقوله: (ولا تذرن ودا ولا سواعا ولا يغوثا ويعوقا ونسرا)([٦٧]) ، فسترى أن ما صُرف فيها كان للتناسب.

أما الآية الأولى فصَرْف (سلاسلا) فيها لمناسبة (أغلالا) ، وأما الآية الثانية فصَرْفُ (قوريرا) الأولى لمناسبة فواصل سائر الآيات معها ، وصرف (قواريرا) الثانية لمناسبة (قواريرا) الأولى ، وأما الأية الثالثة فصرف (يغوثا) و(يعوقا) فيها لمناسبة (ودا) و(سواعا) و(نسرا) ، وإن كان مألوف القواعد يأبى ذلك في الأصل ؛ لوجود العلل المانعة من الصرف([٦٨]).

والتصرف الذي حدث في فواصل الآيات القرآنية السابقة تم كذلك في ضوء الحرص على التناسب([٦٩]) ، فقوله تعالى السابق: (وتظنون بالله الظنونا)([٧٠]) زيدت

في فاصلته (ألف) لمناسبة الفواصل القرآنية المصاحبة لها([٧١])، وقوله تعالى السابق: (والليل إذا يسر)([٧٢]) نقص من فاصلته حرف (الياء) من قوله (يسر) لمناسبة الآيات المصاحبة لها أيضا([٧٣]) ، وقوله تعالى السابق : (وإذ قلنا يا آدم إن هذا عدو لك ولزوجك فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى)([٧٤]) أفردت فيه الفاصلة (فتشقى) ، رغم أن الحديث في الآية عن آدم وحواء معا ؛ لمناسبة فواصل الآيات المصاحبة لها أيضا([٧٥]).

يقول الشيخ خالد الأزهري عن حرص العرب على تناسب الفواصل القرآنية: "إن رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم"([٧٦]).

ويقول الفراء: "القرآن نزل على ما يستحب العرب من موافقة المقاطع... فأُجريت رءوس الآيات على هذه المجاري"([٧٧]).

هكذا يؤدي حرص العرب على تناسب الفواصل القرآنية إلى مظاهر متنوعة من التصرف غير المألوف لغويا في هذه الفواصل.

والتصرف غير المألوف في إعراب الحديث النبوي الذي سقناه قبل ذلك يُنسب إلى الحرص على تناسب الكلمات أيضا([٧٨]).

فقوله (ص) السابق: (والله لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا) حُذفت فيه علامة الإعراب (النون) من الفعل (تدخلوا) والفعل (تؤُمنوا) الثاني ، رغم أن (لا) نافية غير عاملة ؛ لأجل مناسبة الفعل (تُؤمنوا) الأول ، والفعل (تحابوا) في اللفظ([٧٩]).

هكذا أدى حرص العرب هنا أيضا على التناسب بين الكلمات إلى الخروج عن المألوف في الإعراب.

هذا ، ولا نعدم أيضا أن نلحظ إرادة تنويع الكلام عند العرب في هذا النمط اللغوي ، فخالف فيه العرب ما تعارفوا عليه من مألوف كلامهم ، وبذلك ينوعون في كلامهم ؛ لكيلا يسير على نمط واحد ، فيصاب بالجمود والتحجر.

وأما الشكل الثالث من أشكال أنماط الأداء اللغوي ، الذي وُجِّه عند النحاة بالشذوذ ، فهذا الشكل لا يخلو كذلك من لمح دوافع من ورائه دفعت العرب إليه.

انظر مثلا إلى قول العرب السابق: (خرق الثوبُ المسمارَ) ، و (كسر الزجاجُ الحجرَ)([٨٠]) ، فإنك ترى النحويين يبررون صنيع العرب في كلامهم السابق برفع المفعول ونصب الفاعل بأن صاحب القول السابق ضمِن فهم المعنى لدى المتلقي ، فلا يلتبس في ذهنه فاعل بمفعول ، فلما ضمن ذلك ، وعلم يقينا عدم التباس الكلام، اجترأ على القول السابق ، أي أن لجوء العربي لما سبق من الكلام لم يكن وليد عبث لغوي ، بل كان كلاما مُقدرا ، دافعه ضمان وضوح المعنى المراد.

أضف إلى ذلك أنك إذا تأملت لغة العرب فستعلم أنهم كانوا يميلون في كلامهم إلى التصرف فيه والتوسع ؛ نتيجة كثرة الاستعمال شعرا ونثرا.

والكلام القابل للتصرف والتوسع قابل للتنوع اللغوي. فلا مانع – إذن – من أن نفسر طرفا من الشواهد التي حُكم عليها بالشذوذ بأن ذلك كان ضربا من التنويع في الأداء اللغوي عند العرب ؛ بغية التوسع والتصرف في اللغة.

ثم إن اللغة قد علمتنا أن العربي إذا قويت فصاحته ، وسمت طبيعته تصرف في اللغة([٨١]) ، وربما خرج عن المألوف من أمرها ؛ إظهارا للقوة في الفصاحة والبيان ، وإبرازا للمهارة اللغوية.

ولا يَعُدُّ العلماء ذلك من الفصحاء المشهود لهم بالفصاحة من قبيل الشطط اللغوي ؛ بل يضعون ثقتهم فيما قالوا لوثوقهم في إبداع الفصحاء من العرب([٨٢]).

فلا مانع – إذن – أن يكون طرف مما نعلمه من الشواهد الشاذة من هـذا القبيل ، الذي أراد العربي أن يُظهر به مهارته في اللغة ، وأن يبرز تميزه بما لم يألفه العرب من فنون القول ، فخالف وخرج عن المألوف من أمرها.

تقويم أنماط الأداء اللغوي السابقة:

الأنماط اللغوية السابقة التي تم عرضها تمثل جانبا من الأنماط اللغوية الواردة في اللغة ، ولا يستطيع محلل لغوي أن يتغافلها ؛ لأنها جزء من الواقع اللغوي الماثل.

ومن الخير لنا أن نتصدى لها لمحاولة رصدها وتقنين أوضاعها في اللغة ، طالما أنها واقع لغوي ماثل.

إن هذا البحث يؤمن بأن ما نطق به العرب كله خير ، وله ما يبرره عندهم ، وإلا لما نطقوا به.

فالعرب لا بد أن ينطقوا بلغتهم ، وأن يعبروا عما يجيش في صدورهم من معان مختلفة تتعلق بحياتهم وذواتهم ،وبذلك يتفاهمون باللغة فيما بينهم .

وإذا كان منطوقهم اللغوي مألوفا موافقا لقواعد اللغة وضوابطها ، فإن ذلك يكون شيئا مقبولا لا غبار عليه ، ولا يُبحث له عن أسباب ودوافع إلا الرغبة في التعبير عما في النفس من معان.

وهذا هو الأصل في اللغة أن يعبر بها أهلها عن معانيهم ، فيتبعوا الشائع المألوف من أنماطها اللغوية.

وبحثنا هذا في أنماط لغوية ليس لها الاستقرار واليقين اللغوي في الغالب، كما نراه في الأنماط اللغوية الشائعة المألوفة ، كما عرضنا قبل ذلك، الأمر الذي دفعنا إلى ضرورة البحث لهذه الأنماط اللغوية عن أسباب أوجدتها، ودفعت العرب إلى تبنيها كنمط من أنماط التعبير اللغوي ، كما تقدم.

وبتأمل ما سبق من حديث عن هذه الأنماط اللغوية ، والدوافع التي دفعت العرب إليها – يمكن القول: إن تأمل ذلك يدفعنا إلى القول إنه طالما تقف خلف

الأنماط اللغوية السابقة دوافع تبررها ، فذلك أمر يُطمئن على تحقق الصواب اللغوي لهذه الأنماط ، وأنها ليست عبثا لغويا عند العرب ، ما يعطيها الشرعية والقبول اللغوي ، وإن تفاوتت في ذلك.

أما الشكل الأول ، الذي يرد فيه الشيء إلى جوار نقيضه في التراكيب ، فإن البحث يؤمن بأنه نمط لغوي فعال في اللغة لا غبار عليه ، بدليل عناية العلماء به ، ووضع التقنينات والقواعد له ، كما سبق([٨٣]).

ثم إن تجاور الأضداد في التراكيب النحوية لم يعوق هذه التراكيب ، ولم يؤد إلى تشوهها أو تضاربها ، بل أفادها .

فلم تكن العلاقة بين الشيء ونقيضه في هذا المستوى علاقة (تصادم) ، وإنما كانت علاقة (تفاعل) لخدمة التراكيب ، رغم ما بين الأضداد التركيبية من خلاف ، وهذا من بديع لغتنا العربية ، حيث تروِّض الأضداد فيها لتكون بشير خير وثراء في هذه التراكيب.

وعلى ذلك فتجاورُ الأضداد لم يقوض اللغة ، ولم يعمل على تحطيمها ، بل أفاد تراكيبها كما رأينا([٨٤]).

فتجاور الإطالة والاختصار في التراكيب مثلا أفاد مقامات الاختصار ، كما أفاد مقامات الإطالة.

ولو أنه كان هناك مقامات للاختصار فقط ، أو الإطالة فقط ؛ لأدى ذلك إلى بقاء شيء في نفس العربي لم يستطع التعبير عنه ، إما الاختصار ، أو الإطالة.

ولو أنه كان هناك تنكير فقط ، أو تذكير فقط ، دون التعريف أو التأنيث مثلا ، لأدى ذلك أيضا إلى بقاء شيء في نفس العربي لم يستطع التعبير عنه.

ووجود مثل هذا النقص اللغوي ، بوجود شيء في النفس يُرادُ التعبير عنه ولا يمكن ذلك ، أقول: إن ذلك ربما كان مدعاة لبداية أفول اللغات واندثارها ؛ لأن

أبناء اللغة بذلك يعجزون عن التعبير عن معان تعلق بنفوسهم ، ولا يجدون الألفاظ التي يعبرون بها عن معانيهم ، فيبدءوا في هجرها إلى غيرها من اللغات حتى تتعرض لغتهم مع الوقت للبلى والاندثار.

ثم إن هذا المستوى اللغوي تقف وراءه أيضا أسباب مقامية أو موقعية دفعت العرب إليه ، كما تقف وراءه أحيانا رغبة في التنويع في الأداء اللغوي والتصرف فيه ، كما عرضنا قبل ذلك([٨٥]).

وعلى ذلك فهو مستوى لغوي مقبول في اللسان العربي ، ووضْعُنا له ضمن أنماط الأداء اللغوي غير المألوف ليس لشيء يعود فيه كنمط من أنماط الأداء اللغوي ، بل يعود لعدم اشتهار هذا النمط اللغوي بين الدارسين ، وعدم عهدهم به في الغالب.

وأما الشكل الثاني (ما خرج عن مألوف القواعد) فقد وضعناه بعد الشكل الأول السابق لأنماط الأداء اللغوي ؛ لأن الأداء اللغوي فيه لم يدان الأداء الأول في (اليقين اللغوي) ، ورغم ذلك فهو شيء ماثل في اللغة ، واقع فيها ، لا نستطيع إنكاره. ثم إنه أحيط بدوافع أصيلة دفعت العرب إليه ، وذلك الرغبة في تناسب الكلام وتشاكله ، كما تقدم([٨٦]).

ولا نعدم أن نلحظ له دوافع أخرى ، كرغبة العرب في التنويع اللغوي ؛ لكيلا يسير الكلام على وتيرة واحدة ، فيصاب بالجمود والتحجر.

ووجود الدوافع تعطي الأداء اللغوي دعما ، كما تقدم ؛ لأن ذلك دال على أن العرب لم تصدر في ذلك عن عبث لغوي ، بل كان ذلك أمرا مقدرا عندهم.

وأما الشكل الثالث من أنماط الأداء اللغوي فقد وضعناه في المرتبة الأخيرة لأنه محكوم عليه بالشذوذ عند النحويين ، فلم يبلغ مرتبة الشكل الأول والثاني السابقين في (اليقين اللغوي).

ورغم ذلك فقد رأينا له أكثر من دافع في اللسان العربي قبل ذلك ، كالرغبة في إظهار المهارة اللغوية ، والرغبة في تنويع الكلام العربي ، و التصرف في هذا الكلام والتوسع فيه([٨٧]) ، وذلك – كما قلنا – يعطي المستوى اللغوي دعما لغويا؛ لأنه يدل على أن العرب لم يصدروا فيه عن عبث لغوي ، بل هو أمر مقدر عندهم.

نضيف إلى ذلك أن لنا رأيا في هذا النمط اللغوي المحكوم عليه بالشذوذ ، ويبين هذا الرأي من خلال التعرف على منهج العلماء في التعامل مع الشواهد التي يخالف ظاهرها ظاهر القواعد في اللغة.

فقد كانوا يحاولون أولا في منهجهم (ترويض) مثل هذه الشواهد بمحاولة إدخالها (بيت الطاعة اللغوي) ، وذلك عن طريق (التأويل) ، حيث يصرفونها عن ظاهرها المخالف ، ويردونها بالتأويل لمألوف القواعد.

وعلى ذلك يكون ما ظاهره المخالفة باطنه الموافقة للقواعد ، انظر مثلا إلى قول الشاعر:

حتى إذا جن الظلام واختلط * جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط([٨٨]).

فقد أوهم في الظاهر أن جملة الاستفهام الإنشائية (هل رأيت الذئب قط) وقعت نعتا للمنعوت (المذق) ، وذلك مخالف لأصل باب النعت ، الذي يقتضي كون الجمل المنعوت بها خبرية لا إنشائية ، وليس هناك من توجيه لهذا البيت سوى تأويله بتقدير قول محذوف هو النعت في الحقيقة ، والجملة الإنشائية تقع معمولا له، والتقدير: (جاءوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط)([٨٩]).

فإذا استعصى النص المخالف على التأويل فإن العلماء يستبعدونه من مجال الاستشهاد اللغوي ، مع الركام اللغوي المحكوم عليه بالتجميد وعدم التعامل معه

لغويا ، فيحفظ ولا تقاس عليه نماذج أخرى ، ومن ذلك ما نحن فيه ، وهو الأمثلة الشاذة في اللغة التي خالفت القواعد.

ورغم الاستبعاد والتجميد اللغوي لأمثلة الشواذ في اللغة ، فإن البحث يرى أن هذه الأمثلة نمط من أنماط التعبير اللغوي واقع في اللغة ، آت من عصر فصاحة لغوية ، وصادر عن عرب فصحاء.

كما يؤمن البحث بقدرة الفصحاء من العرب ، أصحاب السليقة الصافية ، وأن هؤلاء الفصحاء لديهم الحس اللغوي الصافي الذي يعصمهم عن الانزلاق إلى مهاوي الخطأ اللغوي الصريح.

ومن هنا فإن اعتماد أمثلة الشاذ في اللغة على أنها شيء يجانب الصواب اللغوي دائما نرى أنه أمر في حاجة لإعادة النظر من جديد.

ويدلل البحث على صحة هذه النظرة بوقوف فريق من النحاة إلى جوار بعض أمثلة الشاذ في اللغة ، ومحاولة فهمها على النحو الذي يجعلها مقبولة لغويا.

انظر مثلا إلى قول الشاعر السابق:

قد جربوه فما زادت تجاربهم * أبا قدامة إلا المجد والفنعا([٩٠]).

هذا الشاهد ، الذي حكم عليه بعض النحويين بالشذوذ ؛ لعمل المصدر فيه عمل الفعل وهو مجموع – أقول: هذا الشاهد نحا به بعض النحويين منحى يخرجه عن شذوذه ، حيث رأوا أن المفعول في البيت (أبا قدامة) لم يُنصب بالمصدر المجموع (تجاربهم) ، بل بالفعل (زادت)([٩١]).

ثم إنك لا تعدم أن تجد من النحويين من يضع التبريرات لطرف من الشواهد المحكوم عليها بالشذوذ ، كما تقدم([٩٢]) ؛ الأمر الذي يعني أن ما فعله العرب لم يصدر عن عبث لغوي في تقدير فريق من النحويين.

إن هذا البحث يؤمن بأن ما صُنف في التراث على أنه من قبيل الشاذ يمكن رد كثير من أمثلته إلى دائرة الأداء اللغوي غير المألوف وليس الأداء الشاذ.

وإذا كان العلماء قد تقبلوا ما أتى به (رؤبة) وأبوه (العجاج) مما لم يُسمع من قبل في اللسان العربي([٩٣]) ، وتلقفوا ذلك بالإجازة ؛ لثقتهم في قوة فصاحتهما وسمو طبيعتهما – أقول: إذا كان ذلك واردا عند العلماء في منهجهم ، فلماذا لا يتم قبول الشواهد التي حُكم عليها بالشذوذ كشيء من هذا القبيل الذي أراد به أصحابه إظهار القوة في الفصاحة اللغوية ، بإيراد الكلام على منحى جديد لم يُسْبَقوا إليه؟ ، ولقد كانوا أهل فصاحة كما كان (رؤبة) و(العجاج) أهل فصاحة.

وإذا كان العلماء في الشكل الثاني من أشكال الأداء اللغوي قد وضعوا له التبريرات والدوافع لتبرير وقوعه في اللغة – فلا أرى فرقا كبيرا بين هذا المستوى من الأداء اللغوي والمستوى الذي حكموا عليه بالشذوذ ، فالمستوى السابق (ما خرج عن مألوف القواعد) رأينا فيه نماذج من اللغة تخالف ما هو مألوف من قواعد اللغة ، رأينا هناك الممنوع من الصرف يُصرف في سعة الكلام بل في القرآن ، ورأينا تصرفات في فواصل الآيات القرآنية بالزيادة والحذف وغير ذلك ، ورأينا التخلي عن الإعراب الذي يفرق بين المعاني النحوية المختلفة لأجل مراعاة الجوار ، ولأجل الإتباع ، إلى غير ذلك مما عرضنا له.

ورغم الخروج عن المألوف اللغوي من أمر هذا الشكل من أشكال الأداء اللغوي ، رأينا العلماء يضعون له التبريرات والدوافع والأسباب ، كما قلنا.

رأيناهم هناك يدافعون عن هذه التصرفات اللغوية بعلة (التناسب) و(التشاكل) بين الكلمات ، الأمر الذي برروا به وقوع ذلك في اللغة.

ولكنهم لم يحكموا على هذه التصرفات اللغوية بالشذوذ ، فرغم أنها نوع من التصرف اللغوي يخالف المألوف من أمر اللغة ، لكن العلماء لم يصلوا بهذه التصرفات إلى حد الشذوذ اللغوي.

وتقديرنا أنه لا فرق واضحا بين هذا المستوى من الأداء اللغوي (المحكوم عليه بالشذوذ) وسابقه ، فكلاهما نوع من التصرف اللغوي المتقارب ، الذي سار على غير مألوف القواعد.

وكلاهما لا نعدم له دوافع دفعت قائله إليه ، كما أن الرغبة الكبرى في اللسان العربي في التصرف في اللغة والتوسع تشملهما وتبرر وجودهما.

والرغبة أيضا في التنويع اللغوي وإظهار المهارة اللغوية متاحة لهما على حد سواء.

وعلى ذلك نخلص إلى أن المستوى الثالث من المستويات التي حددناها للأداء اللغوي لا يبتعد كثيرا عن المستوى الثاني الذي خرج عن مألوف القواعد فهما شيء متقارب في وجود أسباب ودوافع لغوية أفضت إليه وبررت وجوده ، وكلاهما مظهر من مظاهر الرغبة في التوسع والتنوع في الأداء اللغوي ، وإظهار المهارة اللغوية.

وبذلك يمكن لهذا البحث أن يدعو إلى إخراج كثير من أمثلة الشذوذ اللغوي من شذوذها ؛ لتكون محض استعمال لغوي ورد في ظاهره على غير المألوف من أمره ؛ طلبا للتنويع اللغوي ، ورغبة في التصرف في اللغة والتوسع ، وإظهارا للمهارة اللغوية أحيانا.

وعلى ذلك نُخرج المستوى الشاذ السابق من الركام اللغوي المحكوم عليه بـ(التجميد اللغوي) والاستبعاد ؛ ليكون شيئا غير مستبعد ، وبذلك نبدأ في التفاعل اللغوي معه ، ووضعه موضع الدراسة.

وإني لأحسب أن دراسة هذا الذي تجاهلناه ردحا من الزمن يمكن أن تفضي إلى تغيير موقفنا منه ، بل يمكن أن توقفنا على جوانب لغوية جديدة لم نألفها من قبل.

فهذا البحث يؤمن بأن (سلة مهملات) اللغة ، إذا قبلنا التنقيب فيها ، فلن نعدم أن نعثر فيها على الثمين ، وإن جاور الغث.

أخلص مما سبق إلى أن الدوافع والأسباب التي تقف وراء المستويات اللغوية السابقة كافية لإعطائها الدعم والقبول اللغوي.

فالعرب لم يكونوا واهمين أو عابثين بلغتهم ، بل كانت تقف وراء نطقهم حكم وعلل تبرر نطقهم ، ما يُعطي كلامهم دعما يصل به إلى مرحلة (اليقين اللغوي).

فلا يُتصور أبدا أن يكون منطلقُ العرب في مستويات النطق السابقة العبثَ اللغوي ، بل كانوا على وعي تام بنطقهم ، وكانوا يقدرون ما يقولون ، ويصدرون في ذلك عن عربية صافية ، وفصاحة رفيعة ، وعلى ذلك لا يُتصور أن يعبث العربي بلغته ، فيشوه نظامها المعهود.

ولذلك وقف هذا البحث إلى جوار الأنماط اللغوية السابقة ، رغم ما يشوب بعضها من غرابة الاستعمال ؛ لوجود التبرير اللغوي لهذا الاستعمال. فاللغة المبررة المعللة لغة أصيلة متينة يشيع فيها السكينة والقرار ، ويصعب أن تتعرض للاهتزاز ؛ لأن كل شيء فيها محاط بمبرراته وعلله.

وبذلك ننتهي إلى أن مستويات الأداء اللغوي السابقة أنماط لغوية من أنماط لغتنا لا يمكن إغفالها أو تجاهلها ، فهي جزء من اللغة له مبرراته التي وجد في اللغة من أجلها ، وعلى ذلك يكون تجاهل هذه الأنماط غمطا لغويا لها ، وطمسا لجزء فعَّال يقع في عرض اللغة.

فأنماط الأداء اللغوي السابقة شيء لجأ إليه العربي للتعبير عن معـــان عالقـــة بنفسه ، ولذا من الخير لنا أن نهتم بما لجأ إليه العرب ، وأن نجلي حقيقته ، وأن نقنن له ، عسى أن يفيدنا.

فمن الخير – إذن – أن نتصدى لهذه الأنماط اللغوية الـــتي لم تحـــظ بعنايـــة الدارسين ، كما حظي غيرها بعنايتهم ، دون أن نُلقي بها خلف ظهورنا في ســـلة مهملات اللغة ، فهي جزء أصيل من لغتنا.

كما ينبغي ألا ننظر إليها نظرة الريب من شيء لا يحوطه (اليقين اللغـــوي) ، فالثقة في الأنماط السابقة أمر مطلوب فيها ؛ لنبدأ في تقنينها وفسْرها بنفس مطمئنة وعقل لا ريب فيه.

القيمة النحوية لأنماط الأداء اللغوي السابقة:

إن هذا البحث يؤمن بأن أنماط الأداء اللغوي السابقة أنماط ذات قبول لغوي لأنها صادرة عن عرب فصحاء ، ولأنها صدرت عن هؤلاء الفصحاء معللة مبررة ، فلم تكن عبثا لغويا.

وإذا لم تكن عبثا لغويا ، فمن الخير لنا أن نبحث فيها عن القيم النحوية لهـــا لأنها لن تخلو من ذلك.

إن المتأمل في الأنماط اللغوية السابقة يلحظ أنها تؤدي إلى (التنوع اللغـــوي) ، فقد رأينا الشيء يجاور نقيضه أحيانا بهدف تنوع اللغة ، كتجاور التعريف والتنكير ، والتأنيث والتذكير ، والاشتقاق والجمود ، والإعراب والبناء وغير ذلك([٩٤]).

وخروج طرف من اللغة عن المألوف من ضوابطها يحقق شيئا مـــن ذلـــك، فصرفُ الممنوع من الصرف في سعة الكلام مثلا ينوع في الكلام بخروجـــه عـــن النمط الدائم المألوف في الممنوع من الصرف ، وكذلك من رفع المفعول ونصـــب الفاعل فعل شيئا من هذا.

وينبغي ألا نستغرب أن ما فعله هؤلاء العرب يمكن أن يوجه علـــى (التنـــوع اللغوي) ؛ لأن البحث يرى – كما سبق([٩٥]) – أن هذا الكلام صادر عن فصحاء

، يتيقنون مما يقولون ، ومنهم من يرتجل في لغته لتمكنه في الفصاحة ، فيجنح إلى ما لم يجنح إليه غيره – كما سبق([٩٦]).

فليس هذا عبثا لغويا – إذن – ، فلم يبق إلا أن نبحث فيه عن قيمة دفعت العرب إليه.

وقيمةُ التنوع اللغوي قيمة نحوية كبرى تجدد حيوية التراكيب بتنوعها وتثريها ، فهي تراكيب عرفت الطريق إلى التنوع والتغير ، ولم تسر على نمط واحد لا يتخلف ؛ فتصاب بالجمود والتحجر.

ومن هذه القيم أيضا قيمة (الاتساع) باللغة بتصرفها ، وتصرف أنماط أدائها اللغوي.

فالعرب لهم حاجات لغوية كثيرة في لغتهم شعرا ونثرا ، وهذه الحاجات اللغوية تقتضي وسعا في اللغة ؛ وفاء بهذه الحاجات.

وبحثنا يحقق للعرب طرفا من هذا الوسع حين يتنوع الأداء اللغوي ، كما عرضنا ، بعدم سيره على وتيرة واحدة ، وحين يخرج الأداء اللغوي عن المألوف المعهود ؛ فيساير رغبة العرب في الوسع بلغتهم.

ومن هذه القيم كذلك الرغبة في (سد أبواب النقص اللغوي) إذا عنت. فلغة العرب فيها ما عبر به العرب عن معانيهم خير تعبير ، وربما علقت في نفس العربي معان أخرى أراد التعبير عنها ولم تتيسر له ، فكان اللجوء للأنماط اللغوية التي عرضناها ؛ لأجل سد جزء من النقص اللغوي الذي يستشعره العربي.

ومن هذه القيم أيضا قيمة (المرونة التركيبية) ، فتأمُّل الأنماط اللغوية التي عرضناها يُبين أن التراكيب النحوية تراكيب مرنة الأداء اللغوي ، لا تسير دائما على نمط واحد لا تحيد عنه ، بل عرفت الطريق لتعدد أنماط التعبير اللغوي ، كما عرفت الطريق للتنوع والتغير ، وما كان لهذه اللغة أن تسير على نمط واحد لا يتخلف ؛ لأن ذلك كان سيؤدي لجمودها ، ونقض أغراض العرب في الاتساع باللغة والتصرف فيها ، ولهذا اتسمت اللغة بالحرية والمرونة في الأداء اللغوي كما رأينا في الأنماط اللغوية التي عرضناها ، التي سارت على منحى غير مألوف.

وعلى ذلك كانت المرونة التركيبية في اللغة سببا من الأسباب التي مكنت للأنماط اللغوية السابقة ، و إلا لوقفت اللغة ضد هذه الأنماط التي في معظمها خروج عن المألوف اللغوي ، مهما كانت الأسباب الدافعة إليها.

نتائج البحث

١- أنماط الأداء اللغوي متنوعة في التراكيب النحوية.

٢- من أنماط الأداء اللغوي في التراكيب النحوية ما هو غير مألوف عند الدارسين ، فلم يعطوه الأهمية الكافية المطلوبة له.

٣- إيراد الشيء ونقيضه في التراكيب النحوية من هذه الأنماط غير المألوفة عند الدارسين في التراكيب النحوية.

٤- إيراد الشيء ونقيضه شيء يخدم التراكيب النحوية ويثريها ولا ينقضها.

٥- إيراد الشيء ونقيضه شيء قنن له النحويون بوضع قواعد حاكمة له.

٦- من أنماط الأداء اللغوي ما خرج عن مألوف القواعد.

٧- خروج النمط اللغوي السابق عن مألوف القواعد شيء نظر إليه البحث على أنه ضرب من التنويع في الأداء اللغوي له مبرراته اللغوية.

٨- نظر البحث إلى الشذوذ اللغوي على أنه نمط من أنماط الأداء اللغوي في لغة العرب.

٩- قام البحث بتقويم أنماط الأداء اللغوي السابقة.

١٠- توصل البحث إلى أن أنماط الأداء اللغوي السابقة أنماط يشملها القبول اللغوي ، ولها دوافعها ومبرراتها في لسان العرب.

١١- توصل البحث إلى أن أنماط الأداء اللغوي السابقة لها قيم سامية في التراكيب النحوية.

فهرس المصادر والمراجع

١- الإتحاف ، الشيخ البنا ، تحقيق: د/ شعبان محمد إسماعيل ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢- الاختصار في الدراسات النحوية ، د: ياسر حسن رجب ، بحث منشور ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، العدد (٢٦) ، ١٩٩٩م.

٣- الأشباه والنظائر ، السيوطي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤-إعراب القراءات الشواذ ، العكبري ، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦هـ.

٥- إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق ودراسة : إبراهيم الإبياري دار الكتاب اللبناني ، مكتبة المدرسة ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٨٦م.

٦- الأمالي الشجرية ، ابن الشجري ، تحقيق: د/ محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

٧- إملاء ما من به الرحمن ، العكبري ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٨- الإنصاف ، ابن الأنباري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر بيروت

٩- أوضح المسالك ، ابن هشام ، المكتبة العصرية ، بيروت.

١٠- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١١- التصريح بمضمون التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر ، بيروت.

١٢- التناسب في الدراسات النحوية ، د: ياسر حسن رجب ، دار الثقافة العربية القاهرة ، ٢٠٠٠م.

١٣- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق: محمد علي النجار ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
١٤- ديوان الأعشى ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٥- السبعة في القراءات ، ابن مجاهد ، تحقيق: الدكتور : شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨٠.
١٦- شرح ابن عقيل ، الطبعة العشرون ، دار التراث ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
١٧- شرح الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة.
١٨- شرح اللمحة البدرية ، ابن هشام ، تحقيق: الدكتور: صلاح رواي ، الطبعة الثانية القاهرة ، ١٩٨٥م.
١٩- شرح المفصل ، ابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .
٢٠- صحيح مسلم ، باب (الإيمان) ، دار التحرير ، القاهرة.
٢١- مختصر في شواذ القرآن ، ابن خالويه ، مكتبة المتنبي ، القاهرة.
٢٢- معاني القرآن ، الفراء ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٤٠١هـ - ١٩٨٤م.
٢٣- مغني اللبيب ، ابن هشام ، تحقيق: د/ مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، الطبعة الخامسة ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٩م.
٢٤- النحو العربي في مواجهة العصر ، إبراهيم السامرائي ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٢٥- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.

الهوامش :

١- انظر ص: ١٨ من هذا البحث.

٢- الخصائص ، ابن جني ، ج٢/٣١١ ، تحقيق: محمد علي النجار ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٣- الأشباه والنظائر ، ج١/٢٣٦-٢٣٧ ، السيوطي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٤- قائله: القحيف العقيلي ، وهو من الوافر ، انظر فيه: الخصائص ج٢/٣١١ ، والإنصاف ، ابن الأنباري ، ج٢/٦٣٠ ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، ومغني اللبيب ، ابن هشام ، ١٩١ ، تحقيق: د/ مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، الطبعة الخامسة ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٩م ، وشرح ابن عقيل ج٣/٢٥ ، الطبعة العشرون ، دار التراث ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٥- الخصائص ج٢/٣١١ ، ومغني اللبيب /١٩١.

٦- الأشباه والنظائر ج١/٢٣٩.

٧- الخصائص ج٢/٢٠١-٢٠٢.

٨- الأشباه والنظائر ج١/٢٦٨.

٩- الأشباه والنظائر ج١/٢٦٨.

١٠- مغني اللبيب/٧٤١ ، وانظر أيضا حديث السيوطي عن الشروط المضادة في الأبواب المختلفة في الأشباه والنظائر ج١/٢٦٨.

١١- انظر في ذلك مغني اللبيب/٧٤١ وما بعدها.

١٢- مغني اللبيب/٧٤١.

١٣- سيرد في تقويم هذا النمط من أنماط الأداء اللغوي في هذا البحث أن السبب في وضعه مع الأنماط اللغوية غير المألوفة شيء يعود إلى عدم عهد الدارسين به ، وليس لكونه في ذاته نمطا لغويا غير مألوف ، انظر ص: ١٨ من هذا البحث.

١٤- إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، القسم الأول ، ٣٨٠ ، تحقيق ودراسة : إبراهيم الإبياري دار الكتاب اللبناني ، مكتبة المدرسة ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٨٦م.

١٥- المائدة/٦.

١٦- هي رواية أبي بكر عن عاصم ، انظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد ، ٢٤٣ ، تحقيق: الدكتور : شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨٠.

١٧- إملاء ما من به الرحمن ، العكبري ، ٢١٦ ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٨- البقرة/٣٤.

١٩- النشر في القراءات العشر ج٢/٢١٠ ، ابن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.

٢٠- إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، القسم الأول ، ٣٨٠.

٢١- الفاتحة/٢.

٢٢- هي قراءة الحسن وزيد بن علي ، انظر في ذلك: الإتحاف ، الشيخ البنا ، ج١/٣٦٣ ، تحقيق: د/ شعبان محمد إسماعيل ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. وانظر أيضا البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، ج١/١٨ ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٣- البحر المحيط ج١/١٨.

٢٤- الإنسان/٤.

٢٥- السبعة/٦٣٣.

٢٦- إملاء ما من به الرحمن/٥٧١.

٢٧- - السبعة/٦٦٣.

٢٨- الإنسان/١٥- ١٦.

٢٩- التصريح بمضمون التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري ، ج٢/٢٢٧ ، دار الفكر ، بيروت.

٣٠- انظر مختصر في شواذ القرآن ، ابن خالويه ، ١٦٢ ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، وإعراب القراءات الشواذ ، العكبري ، المجلد الثاني ، ٦٢٣ ، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦هـ.

٣١- نوح/٢٣.

٣٢- التصريح بمضمون التوضيح ج٢/٢٢٧.

٣٣- الأحزاب/٩

٣٤- الفجر/٤.

٣٥- إملاء ما من به الرحمن/٤٨٧ - ٥٨٢.

٣٦- طه/١١٧.

٣٧- إملاء ما من به الرحمن/٤٢٤.

٣٨- انظر صحيح مسلم ، ج٢/١٩٢ ، باب (الإيمان) ، دار التحرير ، القاهرة.

٣٩-شرح اللمحة البدرية ، ابن هشام ، ج٢/٥٩ ، تحقيق: الدكتور: صلاح رواي ، الطبعة الثانية القاهرة ، ١٩٨٥م.

٤٠- التصريح بمضمون التوضيح ج١/٢٦٩ – ٢٧٠.

٤١- التصريح بمضمون التوضيح ج١/١٥٥.

٤٢- قائله الأعشى ، وهو من البسيط ، انظر فيه الخصائص ج٢/٢٠٨ ، وشرح الأشموني ج٢/٢٨٧ ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، القاهر ، وديوانه/١٠٧ ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٤٣- شرح الأشموني ج٢/٢٨٧.

٤٤- البيت من الطويل ، وهو لتأبط شرا ، انظر فيه: أوضح المسالك ، ابن هشام ، ج١/٣٠٢ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، والتصريح بمضمون التوضيح ج١/٢٠٣ ، وشرح المفصل ج٧/١٣ ، ابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، والإنصاف ج٢/٥٥٤.

٤٥- شرح المفصل ج٧/١٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ج١/٢٠٣ ، وأوضح المسالك ج١/٣٠٢.

٤٦- انظر ص: ٢١ وما بعدها من هذا البحث.

٤٧- الاختصار في الدراسات النحوية ، د: ياسر حسن رجب ، ١٦، بحث منشور ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، العدد (٢٦) ، ١٩٩٩م.

٤٨- الإنصاف ج٢/ ٥٧٥ ، والخصائص ج١/٨٣.

٤٩- الخصائص ج١/٨٠.

٥٠- الأشباه والنظائر ج١/٥١.

٥١- مغني اللبيب/٧٨٥.

٥٢- التصريح بمضمون التوضيح ج١/٢١٨.

٥٣- انظر الاختصار في الدراسات النحوية/ ١٧ وما بعدها.

٥٤- انظر كتابنا: التناسب في الدراسات النحوية ، د: ياسر حسن رجب ، ٩٥ ، دار الثقافة العربية القاهرة ، ٢٠٠٠م.

٥٥- النحو العربي في مواجهة العصر ، إبراهيم السامرائي ، ٢٣٦ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٥٦- انظر ص: ٧ من هذا البحث.

٥٧- إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، القسم الأول ، ٣٨٠.

٥٨- انظر في المصطلحات البديلة لمصطلح (التناسب) كتابنا (التناسب في الدراسات النحوية)/٢٦.

٥٩- انظر ص: ٨ من هذا البحث.

٦٠- الفاتحة/٢.

٦١- البحر المحيط ج١/١٨.

٦٢- البقرة/٣٤.

٦٣- انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، القسم الأول ، ٣٨٠.

٦٤- انظر ص: ٨ من هذا البحث.

٦٥- الإنسان/٤.

٦٦- الإنسان/١٥- ١٦.

٦٧- نوح/٢٣.

٦٨- انظر في صرف ما لا ينصرف في الآيات السابقة: التصريح بمضمون التوضيح ج٢/٢٢٧.

٦٩- انظر ص: ٩ من هذا البحث.

٧٠- أحزاب/٩.

٧١- إملاء ما من به الرحمن/٤٨٧

٧٢- فجر/٤.

٧٣- إملاء ما من به الرحمن/٥٨٢.

٧٤- طه/١١٧.

٧٥- إملاء ما من به الرحمن/٤٢٤.

٧٦- التصريح بمضمون التوضيح ج٢/٣٤٩.

٧٧- معاني القرآن ، الفراء ، ج٣/٢٢٤ ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٤٠١هـ - ١٩٨٤م.

٧٨- انظر ص: ٩ من هذا البحث.

٧٩- انظر شرح اللمحة البدرية ج٢/٥٩.

٨٠- انظر ص: ١٠ من هذا البحث.

٨١- الخصائص ج٢/٢٥.

٨٢- الخصائص ج٢/٢٥.

٨٣- انظر ص: ٧ من هذا البحث.

٨٤- انظر ص: ١٢ – ١٣ من هذا البحث.

٨٥- انظر ص: ١٢ – ١٣ من هذا البحث.

٨٦- انظر ص: ١٤ من هذا البحث.

٨٧- انظر ص: ١٧ – ١٨.

٨٨- هذا البيت من الرجز ، وقيل قائله العجاج ، وقيل لم يعرف قائله ، انظر فيه: الأمالي الشجرية ، ج٢/٤٠٧ ، ابن الشجري ، تحقيق: د/ محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م ، والتصريح بمضمون التوضيح ج٢/١١٢ ، والإنصاف ج١/١١٥ ، وشرح المفصل ج٣/٥٣ ، ولم يثبت في ديوان الشاعر.

٨٩- انظر التصريح بمضمون التوضيح ج٢/١١٢.

٩٠- انظر ص: ١٠ من هذا البحث

٩١- الخصائص ج٢/٢٠٩.

٩٢- انظر ص: ١٧ من هذا البحث.

٩٣- الخصائص ج٢/٢٥.

٩٤- انظر ص: ١٣ من هذا البحث.

٩٥- انظر ص: ١٨ من هذا البحث.

٩٦- **انظر ص: ٢٣ من هذا البحث.**